إنجازات قادة الجبهة الاقتصادية في حرب الأيام الإثني عشر كانت رائعة

في اجتماع مع مدراء مؤسسات سلسلة توزيع السلع الأساسية

عارف: الاقتصاد المقاوم القضية الأساسية للبلاد والنظام

أكد النائب الأول لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية على ضرورة إثبات، بالتوازي مع المفاوضات، أن التعاملات السياسية والسلوك الغربي في المفاوضات النووية كان مجرد لعبة سياسية، وقال: إننا نستخدم التقنيات من أجل راحة الناس وحياة أفضل، ولا نسعى وراء تطبيقات غير أخلاقية أو تسلطية في الاستفادة من هذه التقنيات.

وفي اجتماع مع مدراء مؤسسات سلسلة توزيع السلع الأساسية، أشار محمد رضا عارف إلى أنه تم خوض حرب مع الأعداء في ميادين مختلفة خلال حرب الأيام الإثني عشر، وأضاف: إن انتصارات وإنجازات البلاد على الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية لم تكن أقل شأناً من تلك على الجبهتين الدفاعية والعسكرية. وتابع: دخل الأعداء الحرب مع إيران بنية توجيه ضربات فعالة للقطاع العسكري في اليوم الأول، وفي اليوم الثاني من الحرب، وبالتعاون مع الشعب، كانوا يأملون في إنهاء عمل الحكومة؛ لكن الجبهة الشعبية كانت ناجحة ومنسجمة للغاية، ولم يسمع من الشعب سوى صوت إيران والوطن.

وأكد النائب الأول لرئيس الجمهورية أن إنجازات قادة الجبهة الاقتصادية في حرب الأيام الإثني عشر كانت رائعة، وأنهم دعموا الجبهات الأخرى؛ موضحاً: أن الحفاظ على رأس المال الاجتماعي كان نتيجة لجهود المؤسسات الإنتاجية وسلسلة توزيع السلع الأساسية، حيث حصل الناس على السلع الضرورية بهدوء، ولم نشهد أي هجوم على أي متجر أو محل تجاري، وذلك بفضل الجهود الدؤوبة للجبهة الاقتصادية لتوفير السلع مع إعطاء الأولوية للناس.

هدوء الجبهة الاجتماعية بفضل جهود قادة الجبهة الاقتصادية

وأكد عارف أن الهدوء الذي ساد الجبهة الاجتماعية كان بفضل الجهود التي بذلها قادة الجبهة الاقتصادية خلال حرب الأيام الإثني عشر، وأن هذه الجهود لن تخفى عن أعين الحكومة والسلطة.

وأشار النائب الأول لرئيس الجمهورية إلى إزدياد حركة الناس وارتفاع نسبة استضافة الزوار في بعض المدن خلال الحرب؛ مضيفاً: عملت المتاجر والتجار دون أي مشاكل، وكانت رفوف المتاجر مليئة بالبضائع، وكنتم أنتم السند وراء هذا الامتلاء، وقد تألق جميع الأعزاء في هذه الجبهة الاقتصادية، والنقابات، خاصة الشركات الكبرى وسلاسل التوزيع ذات السمعة الطيبة.

وسلط عارف الضوء على أهمية جبهتي الدفاع المدني السلبي والاقتصاد المقاوم؛ موضحاً: إن الاقتصاد المقاوم يمثل القضية الأساسية للبلاد والنظام، حيث يسعون لتحقيق استقرار اقتصادي جيد للبلاد؛ لكنه نوه إلى أنه بسبب القيود، خاصة في قطاع الموارد، قد يكون الاستقرار في هذه الجبهة عرضة للخطر، وقد يتمكن الأعداء من إثارة المشاكل عبر الشائعات والمكائد. وأشاد بأداء الشركات الإنتاجية والتوزيعية الكبرى في هذا الصدد، مهنئاً هذا القطاع كمواطن. وأفاد النائب الأول لرئيس الجمهورية بأن التجار، ومنذ القدم، كانوا شريحة متدينة ومؤمنة ولطالما شكلوا ملجأ للناس، حيث كانوا يلجأون إليهم وإلى أصحاب المحلات في أوقات الشدائد، وأن هذه السمة يجب أن تستمر في الفترة الحالية، وقال: إنها توسعت هذه الثقافة أيضاً في شبكات التوزيع التي خفضت الأسعار طواعية، وباعت السلع بسعر التكلفة، أو وزعتها مجاناً في المناطق المحرومة، وهذا أمر قيم ومصدر فخر للبلاد والنظام.

نستخدم التقنيات من أجل راحة الناس وحياة أفضل، ولا نسعى وراء تطبيقات غير أخلاقية أو تسلطية

وأكد عارف أن شركات سلسلة التوزيع قامت بواجبها الوطني على أكمل وجه، بالإضافة إلى مهامها الاقتصادية. وأوضح: أن هدف أي شركة تعاونية أو مؤسسة اقتصادية هو تحقيق الربح إلى جانب العمل المشروع والصحيح؛ لكن أبعد من ذلك، فالواجبات الوطنية متوقعة من القطاع الصناعي، مثل تغيير خط الإنتاج في وقت الحرب، وقد حدث هذا خلال فترة تفشي فيروس كورونا؛ ففي الأيام الأولى عندما واجهنا نقصاً في الأقنعة، تحولنا إلى مصدّر للأقنعة بفضل تغيير خطوط إنتاج الوحدات الصناعية.

وشدد على أن الحكومة لم تكن قلقة بشأن القطاع الصناعي خلال حرب الأيام الإثني عشر، وأنه كان لدى هذا القطاع الاستعداد لتغيير خط الإنتاج إذا لزم الأمر؛ مضيفاً: إن الشركات الإنتاجية والتوزيعية الكبرى تحركت في مسار توفير السلع المعيشية والإحتياجات اليومية للناس، وأصبح هذا القطاع هو الفائز في الجبهة الاقتصادية.

ليس لدينا ثقة في الطرف الآخر خلال الهدنة

وصرح النائب الأول لرئيس الجمهورية أنه في وضع وقف إطلاق نار، وليس لدينا أي ثقة في الطرف الآخر على الإطلاق، لأن طبيعة هذا الكيان الخبيث وداعميه الغربيين هي أن لا ثقة فيهم. وأضاف: كانت المحافظة على هدوء الناس وتعزيزه هي الاستراتيجية الحكومية للعام الماضي، وبسبب التوقعات في بداية تشكيل الحكومة الرابعة عشرة، قمنا بوضع خطة اقتصاد الحرب التي شكلت أساس إدارة البلاد في حرب الأيام الإثني عشر.

وشدد عارف على ضرورة التوجه نحو المفاوضات باستراتيجية العزة والحكمة والمصلحة، وأن الحكومة كانت دائماً المبادرة للمفاوضات لأن لديها المنطق والمبادئ؛ لكن يجب أن تكون أيضاً على أتم الاستعداد دائماً.

وأكد على أنه لنجاح المقاتلين في الجبهة الدفاعية، يجب أن تكون الميادين الاجتماعية والاقتصادية الأخرى داعمة. ودعا قادة الجبهة الاقتصادية إلى تحويل هذه الاستعدادات إلى استعدادات متأصلة، بأي آلية وبمساعدة وتعاون من المؤسسات ذات الصلة.

وأشار النائب الأول لرئيس الجمهورية إلى اجتماع الحكومة الذي عقد في اليوم الأول من حرب الأيام الإثني عشر؛ مضيفاً: كانت الحكومة قلقة بشأن الموانئ وحتى البضائع التي لم يتم تسجيل طلبياتها. وأوضح: إنه بعد صدور أمر بإخلاء الموانئ، تضاعف حجم البضائع المفرغة مقارنة بالأيام التي سبقت الحرب المفروضة، وحتى سائقي الشاحنات الذين كانت لديهم طلبات ومشاكل واعتراضات قبل بدء الحرب، وضعوا المسائل جانبًا ولم يسعوا حتى وراء فواتير الشحن أو أجورهم، وهذا يدل على قدرة الشعب الإيراني. وأكد على أنه نظرًا للتجربة الناجحة لقطاع إنتاج وتوزيع السلع الأساسية في البلاد، يجب أن تكون الجبهة الاقتصادية مضمونة. وتابع: القطاع الخاص لديه مطالبات مالية من الحكومة فيما يتعلق بالسلع الأساسية؛ لكن في حرب الأيام الإثني عشر تحملتم بصبر، وعلى وزارة الزراعة، بالتعاون مع القطاعات الأخرى، تقليل حجم ديون موردي السلع الأساسية.

وقال عارف: لم يلتفت القطاع الخاص وإنتاج وتوزيع السلع الأساسية واحتياجات الناس خلال حرب الأيام الإثني عشر إلى مستحقاتهم من الحكومة. ووفقاً لتقرير لجنة تنظيم السوق، استجابوا لطلبات الحكومة بشكل إيجابي، بغض النظر عن المطالبات ودون المرور بالإجراءات القانونية. وشدد على ضرورة أن يكون لدى الجميع ثقة تامة في الظروف الحرجة. وتابع: تعتبر الحكومة القطاع الخاص هو المالك الرئيسي للأمور، وتتجه نظرة الحكومة نحو تفويض الأمور قدر الإمكان للقطاع الخاص وكذلك للمحافظات، ونحن نسعى إلى إدارة واسعة وشاملة بقيادة موحدة، ويجب أن تتشكل القرارات المستقلة بما يتناسب مع مسؤولية مجال العمل.

وشدد النائب الأول لرئيس الجمهورية على أهمية وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتخزين وإنتاج السلع الأساسية واحتياجات الناس، وقال: يجب علينا اتباع آلية للتركيز على الاحتياجات وكيفية الإنتاج. كما أكد على ضرورة إثبات، بالتوازي مع المفاوضات، أن التعاملات السياسية والسلوك الغربي في المفاوضات النووية كان مجرد لعبة سياسية، وقال: إننا نستخدم التقنيات من أجل راحة الناس وحياة أفضل، ولا نسعى وراء تطبيقات غير أخلاقية أو تسلطية في الاستفادة من هذه التقنيات.

في الربع الأول من العام الجاري

نمو الأنشطة في الموانئ الإيرانية وزيادة المساهمة في التجارة الدولية

في الربع الأول من العام الإيراني الجاري (بدأ في ٢١ مارس الماضي)، حققت الموانئ الإيرانية نمواً ملحوظاً في مجال النقل البحري، حيث تم تفريغ وتحميل ٥٣ مليون طن من البضائع، بالإضافة إلى عمليات الحاويات التي بلغت ٧٥٠ ألف وحدة مكافئة (TEU)، مما يُظهر القدرات الكامنة للموانئ الإيرانية في التجارة الدولية.

فقد حققت الموانئ الإيرانية (المملوكة للدولة والخاضعة لسيطرتها) أداء إيجابياً في الربع الأول من العام الإيراني الحالي، حيث تم تفريغ وتحميل ٥٣ مليون طن من البضائع، منها ٣٤ مليون طن بضائع غير نفطية و١٩ مليون طن بضائع نفطية.

وتشير هذه الإحصاءات إلى نمو في الأنشطة المينائية، خاصة في مجال عمليات الحاويات التي سجلت تفريغاً وتحميلاً بلغ ٧٥٠ ألف وحدة مكافئة (TEU). وقال خبير النقل والترانزيت كريم نائيني: إنه نظراً لأن الحاويات تنقل بضائع عالية القيمة، يمكن الاستنتاج أن قيمة البضائع الواردة والصادرة من إيران قد شهدت نمواً. وأضاف: إذا تمكّنا من زيادة حصة الصادرات والترانزيت للبضائع المعبأة في حاويات، فسنحصل على دور أكبر في التجارة الخارجية.

وخلال هذه الفترة، بلغ حجم تفريغ البضائع غير النفطية ١٣/٣ مليون طن، والبضائع النفطية ٣/٤ مليون طن. كما وصل إجمالي تحميل البضائع غير النفطية إلى ٢٠/٨ مليون طن، والبضائع النفطية إلى ١٥/٢ مليون طن.

هذا الأداء يعكس قدرة الموانئ الإيرانية كبوابات للتجارة الدولية ومراكز لترانزيت الشحنات العالمية. وبفضل موقع إيران الجغرافي عند تقاطع الممرات التجارية الشرقية-الغربية والشمالية-الجنوبية، فإنها قادرة على أن تصبح لاعباً رئيسياً في سلسلة التوريد العالمية. كما أن الوصول إلى المياه المفتوحة عبر الخليج الفارسي وبحر عُمان يوفر فرصة مثالية للتفاعل مع الأسواق العالمية والإقليمية.

وفقاً لبيانات «فورتيكسا»

واردات الصين من النفط الإيراني ترتفع لأعلى مستوياتها

ارتفعت مشتريات الصين من النفط الإيراني في يونيو/ حزيران إلى أعلى مستوى لها منذ المستويات القياسية التي سجلتها في مارس/ آذار الماضي، وفقاً لبيانات شركة فورتيكسا. وصعدت الواردات بقوة إلى أكثر من ١/٧ مليون برميل يومياً الشهر الماضي، مقارنة بـ١/١ مليون برميل في مايو، وفق ما أفادت به شركة التحليلات في مذكرة. وقد أدى ارتفاع حاد في أوائل يونيو -قبيل الهجوم الصهيوني على إيران- إلى رفع عمليات التحميل إلى ٢/٥ مليون برميل يومياً في الأيام الـ١٢ الأولى من الشهر.

وقالت إيما لي، كبيرة محللي السوق في فورتيكسا: «ما تكشفه بيانات يونيو هو تحايل أسرع وأكثر مرونة لتأمين المواد الخام في مواجهة انقطاعات الإمدادات المحتملة». وأضافت: «من المستبعد أن توقف العقوبات الأميركية المستمرة على ناقلات النفط تدفقات الخام الإيراني». ومع ذلك، أشارت لي إلى أنه من غير المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه حتى يوليو، حيث تتعرض معدلات معالجة النفط الخام في المصافي الصينية المستقلة الرئيسية لضغوط. ويبلغ متوسط معدلات التشغيل في المصافي المعروفة باسم «أباريق الشاي»، وهي مشترٍ رئيسي للنفط الخاضع للعقوبات، حالياً حوالي ٤٦٪، وفقاً لبيانات من شركة مايستيل أويل كيم. وقالت لي: إن هوامش الربح الضئيلة للقطاع ووفرة المخزونات البرية والبحرية من النفط الخام الإيراني تمنح مصافي التكرير الخاصة «قدرة أكبر على التفاوض على خصومات أكبر». وأضافت: إن عروض النفط الخام الإيراني الآن تقل بحوالي ٤ دولارات للبرميل عن عقود برنت الآجلة، مقابل دولارين للبرميل في مايو.

العراق يستأنف الرحلات الجوية إلى إيران

أعلنت وزارة النقل العراقية عن استئناف رحلات الخطوط الجوية العراقية إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ابتداءً من يوم الثلاثاء (يوم أمس)، بعد توقف مؤقت.

وقالت الوزارة في بيان: إن وزارة النقل قررت استئناف رحلات الخطوط الجوية العراقية إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ابتداءً من يوم الثلاثاء، بعد توقف مؤقت فرضته الأوضاع الأمنية الإقليمية خلال الفترة الماضية. وأضافت الوزارة: إن القرار جاء بعد توجيهات وزير النقل والتنسيق عالي المستوى مع الجهات الأمنية والرقابية المختصة، واستنادًا إلى استقرار الأوضاع بما يسمح بعودة حركة النقل الجوي بشكل تدريجي وآمن.

ونقل البيان عن مديرعام الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية قوله: إن «الرحلات في المرحلة الأولى ستنطلق بواقع أربع رحلات أسبوعيًا، رحلتان من مطار بغداد الدولي يومي الثلاثاء والسبت، ورحلتان من مطار النجف الأشرف الدولي يومي الأربعاء والأحد».

وأشار البيان إلى أن «الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية كان لها دور محوري في استئناف هذه الرحلات من خلال تنسيقها الفني والتشغيلي المستمر مع الجهات ذات العلاقة، ومتابعتها لحركة الطلب على السفر، مما أسهمت هذه الجهود، إلى جانب استقرار الأوضاع، في رفع عدد الرحلات الجوية اليومية إلى مختلف الوجهات ليصل إلى أكثر من ٤٠ رحلة يوميًا، ضمن خطة توسع مدروسة ستشمل زيادة عدد الرحلات الى عدد من الوجهات بالتزامن مع الزيارة الأربعينية أبرزها باكستان، إيران، تركيا، البحرين ولبنان، مؤكدًا التزام الخطوط الجوية بتوفير خدمات مريحة وآمنة تواكب تطلعات المواطنين».